



الأمم المتحدة  
الإسكوا  
ESCWA



# الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

ورشة عمل تدريبية لموظفي مجلس المنافسة ومكافحة الاحتكار الليبي



[khaled@un.org](mailto:khaled@un.org)

السيدة نتالي خالد، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا



# نظرة عامه

يستند تقرير الاطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية إلى تقييم للمناخ التنظيمي الحالي في المنطقة، حيث ينظر في التشريعات المتعلقة بالمنافسة، ومكافحة الفساد، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحماية المستهلك، القانون التجاري.

[تقرير الاطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية](#)





# المنهجية

تضمن البحث أربعة مراحل



← تجميع القوانين واللوائح والسياسات الرئيسية  
لاستخدامها

← جمع المعلومات المتاحة من الوزارات ذات  
الصلة

← إنشاء مؤشرات رئيسية لمصفوفة التقييم وفقًا  
للمعايير الدولية

← فرز المعلومات وربطها من خلال مقابلات  
معمقة مع المسؤولين والإداريين وأصحاب  
المصلحة المعنيين في كل بلد.





# المنهجية

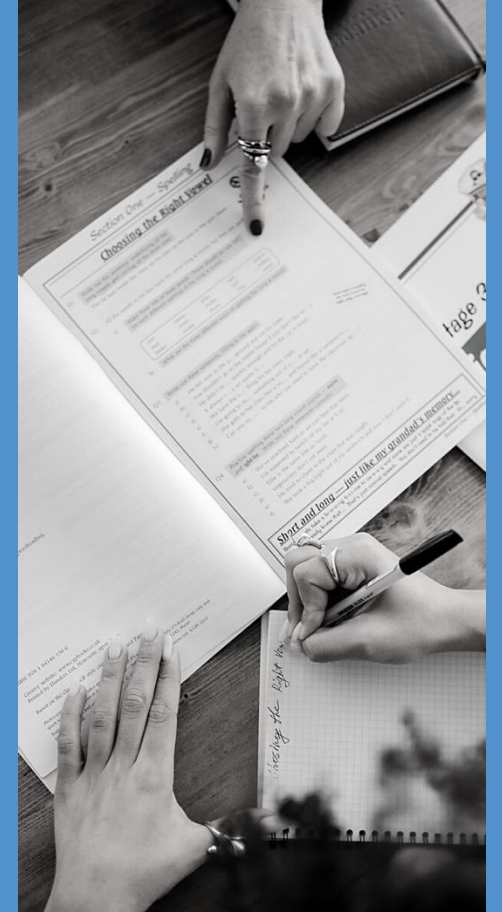


أما بالنسبة للنتائج استندت سلسلة النتائج على افتراض أن المؤشرات الدولية وقوالب القانون النموذجية تعتبر "قوية جدًا". لذلك، تم صياغة الأسئلة للاستفسار عما إذا كان هناك تشريع من هذا القبيل،

والتمست الأسئلة إجابات ثنائية (نعم، لا، أو غير متوفر):

- تعني **N / A** عدم وجود معلومات كافية بخصوص الإطار التشريعي المعين في البحث، أو أن الخبراء الذين أجريت معهم مقابلات لم يعطوا معلومات هامة أو واضحة حول الموضوع.
- أعطيت الاجابات بـ «نعم» نقطة واحدة
- أعطيت الإجابات "لا" صفرا.

تم استخدام علامة وصفية منذ أن يهدف التقرير إلى تزويد البلدان بوصف لأطرها التشريعية بالمقارنة مع المعايير الدولية "القوية جدًا"، لا الى مقارنتها بعضها البعض





تم استخدام علامة وصفية حيث ان التقرير يهدف إلى تزويد البلدان بوصف لأطرها التشريعية بالمقارنة مع المعايير الدولية "القوية جداً"، لا الى مقارنتها بعضها البعض

3 إلى 3.99	معتدل	الإطار التشريعي في مرحلة تطور بالمقارنة مع المعايير الدولية القوية جداً. وتشير مرتبة «معتدل» أن فئات التشريعات أو التشريعات الفرعية تقع في منزلة ما بين «الابتدائي» و«المتطور».
4 إلى 4.99	متطور	تشير مرتبة «متطور» أن الكثير من الأطر التشريعية في مرحلة متقدمة وقرية من المعايير القوية والقوية جداً التي توصي بها القياسات الدولية.
5 إلى 5.99	قوي	الأطر التشريعية التي تُدرج في مرتبة «قوي» هي الأقرب إلى المعايير القوية جداً التي توصي بها المبادئ التوجيهية والمؤشرات الدولية، كما يشير ذلك أن وضع فئات التشريعات أو التشريعات الفرعية المعنية قوي.
6 إلى 7	قوي جداً	تعني مرتبة «قوي جداً» أن الأطر التشريعية تتطابق مع المبادئ التوجيهية والمؤشرات الدولية أو أنها قريبة منها. وإذا كان المرتبة لبلد مرتبة «قوي جداً» لفئة تشريعات رئيسية، كمثل « اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات»، فإن ذلك يدل على أن هذه الفئة مطابقة للمؤشرات الدولية وقوالب القانون النموذجي.





# قانون المنافسة



بعد جمع وبناء ومراجعة مؤشرات المنافسة، تم اشتقاق العناوين الرئيسية منها. تعتمد درجة العنوان الرئيسي، الذي يعرض الحالة العامة للإطار التشريعي للمنافسة في بلد ما، على متوسط درجات مكونات تقييم المنافسة:

- ❑ قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية؛
- ❑ قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار.
- ❑ الكارتلات والسلوك المناهض للمنافسة.
- ❑ اتفاقيات التجارة الدولية.
- ❑ التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم؛
- ❑ اللوائح التنظيمية الاندماج الشركات
- ❑ حماية العمل.



## مؤشرات قانون المنافسة

وضعت مؤشرات تقييم الأطر التشريعية بناءً على:

- مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الجديدة لقانون وسياسات المنافسة.
- القانون النموذجي بشأن المنافسة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- مجموعة مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بالمنافسة.





# قوانين المنافسة

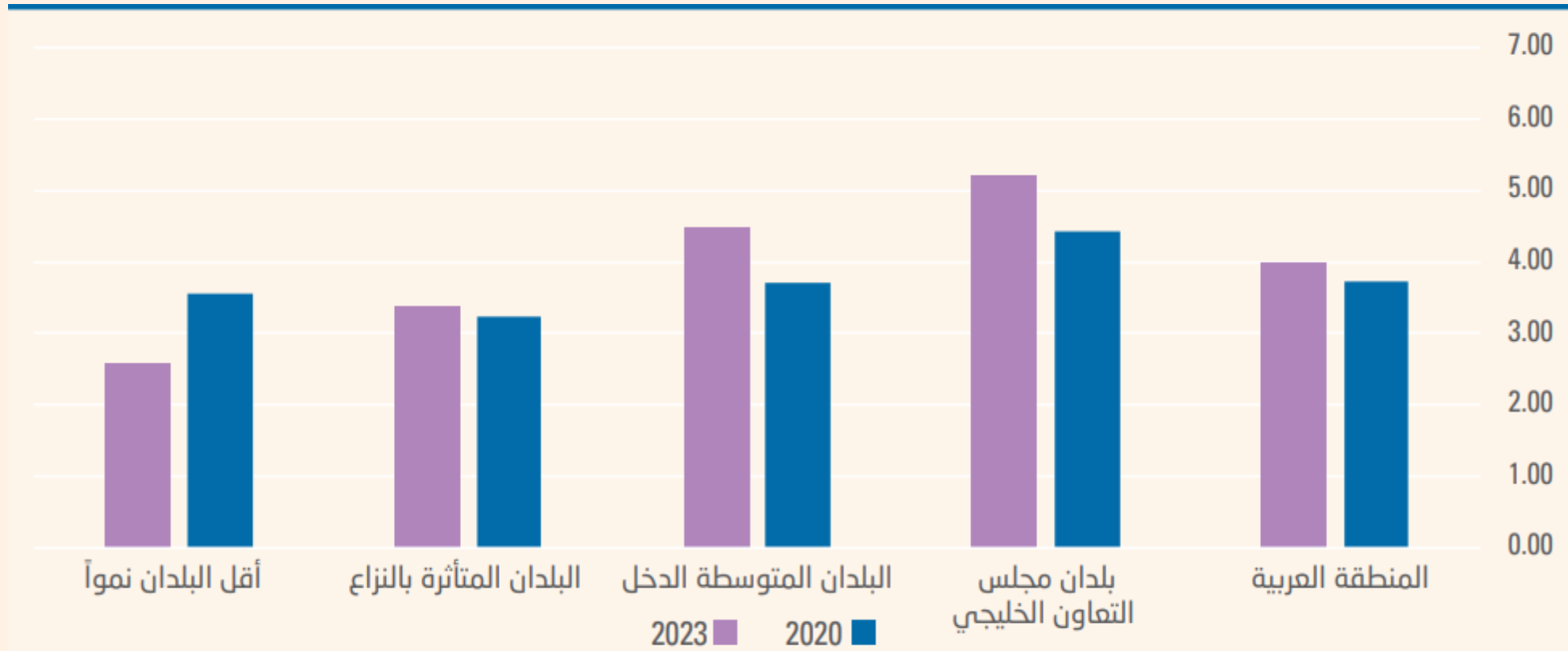
## الإطار القانوني للمنافسة في ليبيا:

- يعتمد على قانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري (الفصل الحادي عشر)، وقد جرى تعديله بموجب قانون رقم 7 لسنة 2023.
- تشكيل مجلس المنافسة عام 2021 لتعزيز الرقابة، بموجب القرار رقم 632/2021.
- قرار 539 لسنة 2022 فيما يتعلق بالنظام الداخلي للمجلس.
- تحديثات تشريعية في 2023 لتوسيع دور مجلس المنافسة.

**تحديات قانونية:** نقص في تعريفات المفاهيم الأساسية، عدم وجود قانون مستقل للمنافسة.



## آداء المنطقة العربية في مجال المنافسة



تتراوح النقاط من 0 الى 7، حيث يعتبر التصنيف بين 0 و 1 ضعيفاً جداً، وبين 6 و 7 قوياً جداً.





2023 ■ 2020 ■

متوسط 3.95 | 3.69 متوسط

## قوانين المنافسة - ليبيا



ضعيف جدا ● ضعيف ● ابتدائي ● متوسط ● متطور ● قوي ● قوي جدا ●

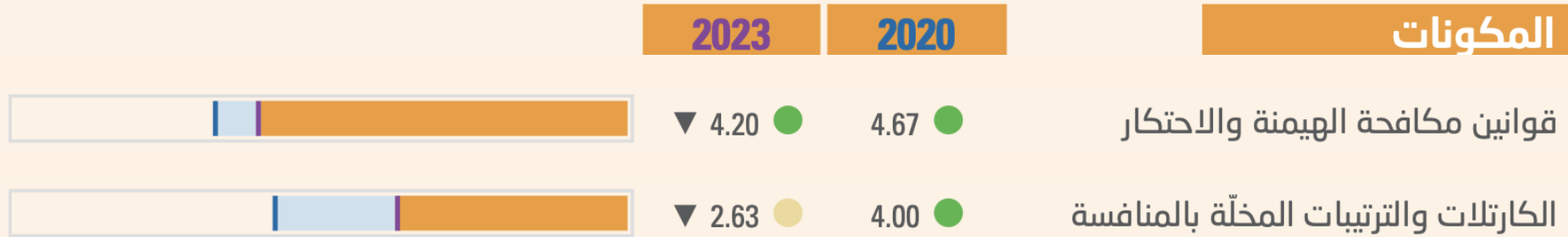
	2023	2020	المكونات
	▼ 4.20 ●	4.67 ●	قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار
	◀ 5.09 ●	5.09 ●	قوانين المنافسة
	▼ 2.63 ●	4.00 ●	الكارتلات والترتيبات المخلة بالمنافسة
	▲ 5.73 ●	5.44 ●	ممارسات إنفاذ قوانين المنافسة
	▲ 4.20 ●	0.00 ●	اتفاقات التجارة الدولية
	▼ 1.00 ●	1.17 ●	حماية العمال
	◀ 3.50 ●	3.50 ●	تحرير الأسواق والتدخلات المتعلقة بالمنافسة
	▲ 3.50 ●	2.33 ●	الأطر التنظيمية لمعاملات الدمج



# الإطار القانوني للمنافسة في ليبيا



● قوي جدا ● قوي ● متطور ● متوسط ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جدا



## الهيمنة والاحتكار:

- تصنيف الشركات التي تسيطر على أكثر من 30% من السوق كمهيمنة.
- منع الممارسات غير التنافسية، مثل التحكم بالأسعار وإعاقة دخول المنافسين.

## الكارتلات والترتيبات المخلة بالمنافسة:

- حظر التكتلات الاقتصادية بنسبة سوقية تتجاوز 30% مع استثناءات معينة.
- القانون يفتقر لتعريف واضح للكارتلات، مما يضعف فعالية الرقابة.



# الإطار القانوني للمنافسة في ليبيا



● قوي جدا ● قوي ● متطور ● متوسط ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جدا

2023

2020

المكونات



▲ 5.73

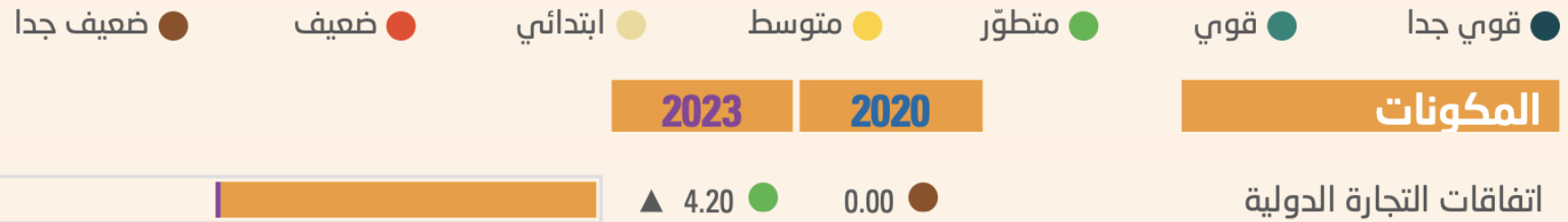
● 5.44

ممارسات إنفاذ قوانين المنافسة

- مجلس المنافسة: تم تأسيسه عام 2021 تحت إشراف مجلس النواب.
- صلاحيات واسعة: التحقيق في الشكاوى، إصدار قرارات بوقف المخالفات، وإغلاق مؤقت للمشروعات.
- التعاون الدولي: وضع آلية للتعاون مع الجهات المماثلة لتعزيز تطبيق قوانين المنافسة.
- تحديات الإنفاذ: بعض الأحكام تظل غير واضحة، مما يعوق فعالية الإجراءات الرادعة.



# الإطار القانوني للمنافسة في ليبيا



- الكوميسا: اتفاقية إقليمية تركز على تعزيز المنافسة.
- أحكام الدعم: منع الدعم الحكومي الذي يشوه المنافسة.
- التعاون في التحقيقات: أحكام للتعاون ضد الإغراق والدعم غير العادل.
- حظر الاتفاقات المخلة بالمنافسة: تقييد الاتفاقات التي تحد من المنافسة.
- التحديات: افتقار القانون الليبي لبعض الأحكام المتطورة مقارنة بالاتفاقيات الدولية الأخرى.



## التحديات الرئيسية



- تعريفات غير واضحة: غياب تعريفات دقيقة لمفاهيم الاحتكار والكارتلات.
- نقص في تنظيم الدمج والاستحواذ: عدم وجود معايير واضحة.
- ضعف حماية العمال: غياب أحكام مثل بند عدم المنافسة.
- نظام عقوبات غير رادع: يحتاج إلى تعزيز ليكون أكثر تأثيراً.
- تحرير الأسواق: الحاجة لتحرير بعض القطاعات تحت شروط محددة.



## التوصيات



- ❖ تعريفات أوضح: إدراج تعريفات أساسية مثل الاحتكار والكارتلات.
- ❖ تشديد العقوبات: شروط أكثر صرامة واستثناءات محددة.
- ❖ نظام التركز الاقتصادي: تطوير إطار لمعاملات الدمج والاستحواذ.
- ❖ التعاون الدولي: توقيع مذكرات تفاهم مع هيئات دولية.
- ❖ حماية العمال: تضمين أحكام لحماية حقوق العمال.
- ❖ تحرير القطاعات الحيوية: تحرير تدريجي لبعض القطاعات بشروط.



# قانون حماية المستهلك

بعد جمع وبناء ومراجعة مؤشرات حماية المستهلك تم اشتقاق العناوين الرئيسية منها. تعتمد درجة العنوان الرئيسي، الذي يعرض الحالة العامة للإطار التشريعي لحماية المستهلك في بلد ما، على متوسط درجات مكونات تقييم الحماية:

- ❑ اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية ؛
- ❑ حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية ؛
- ❑ التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف ؛
- ❑ الترويج للاستهلاك المستدام.



## مؤشرات قانون حماية المستهلك



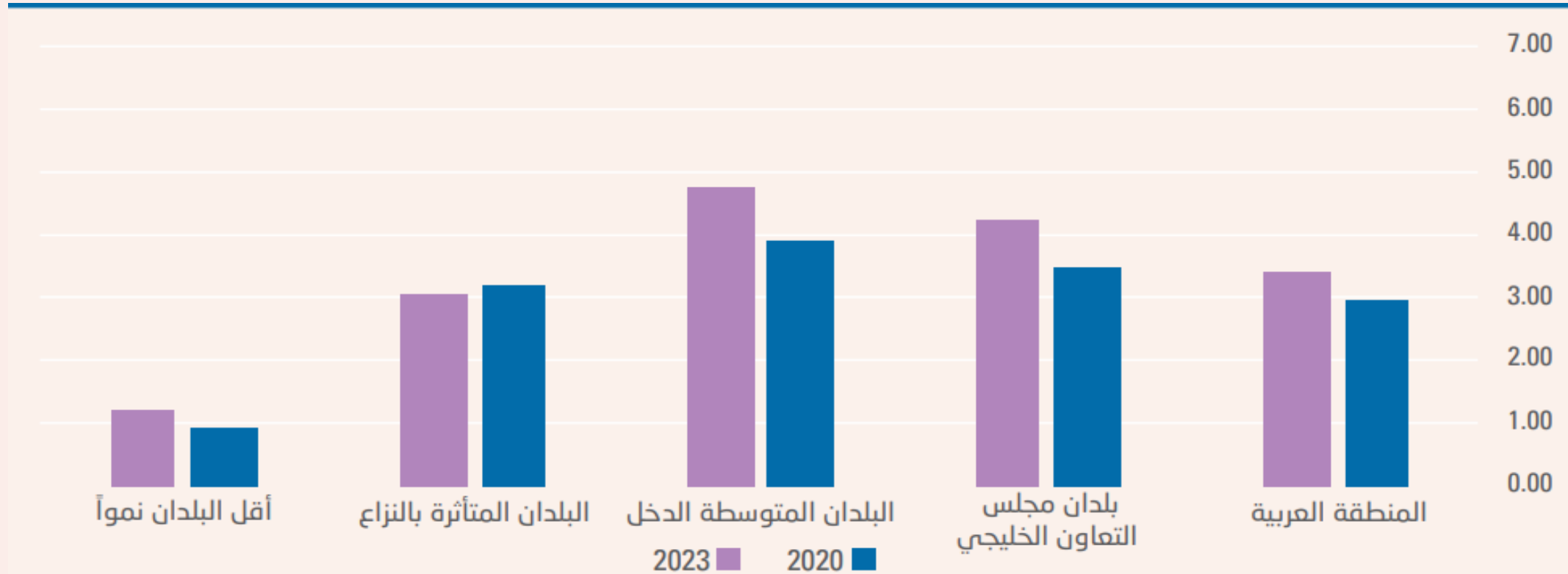
وضعت مؤشرات تقييم الأطر التشريعية بناءً على:

- مبادئ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك.
- دليل الأونكتاد بشأن حماية المستهلك.





## آداء المنطقة العربية في مجال حماية المستهلك



تتراوح النقاط من 0 الى 7، حيث يعتبر التصنيف بين 0 و1 ضعيفاً جداً، وبين 6 و7 قوياً جداً.



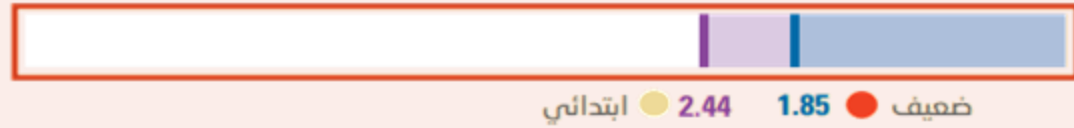


## الاطار القانوني لحماية المستهلك في ليبيا

- القسم الثاني من قانون رقم 23 لسنة 1378 و.ر (2010) بشأن النشاط التجاري



2023 2020



## قوانين حماية المستهلك - ليبيا



ضعيف جداً ● ضعيف ● ابتدائي ● متوسط ● متطور ● قوي ● قوي جداً ●

	2023	2020	المكونات
	0.58 ●	—	التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك
	▲ 5.25 ●	0.00 ●	تدابير إنصاف المستهلك
	◀ 3.50 ●	3.50 ●	قواعد السلامة الجسدية
	▼ 0.58 ●	1.17 ●	تشجيع الاستهلاك المستدام
	▲ 4.67 ●	3.50 ●	حماية المصالح الاقتصادية للمستهلك



## قوانين حماية المستهلك



● قوي جداً ● قوي ● متطور ● متوسط ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً

	2023	2020	المكونات
	3.50 ●	3.50 ●	قواعد السلامة الجسدية
	0.58 ●	1.17 ●	تشجيع الاستهلاك المستدام
	4.67 ●	3.50 ●	حماية المصالح الاقتصادية للمستهلك



## قوانين حماية المستهلك



● ضعيف جداً ● ضعيف ● ابتدائي ● متوسط ● متطور ● قوي ● قوي جداً

	2023	2020	المكونات
	0.58 ●	—	التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك
	▲ 5.25 ●	0.00 ●	تدابير إنصاف المستهلك



## التحديات الرئيسية



- **قانون شامل:** عدم وجود قانون مستقل لحماية المستهلك يؤدي لوجود فجوات تنظيمية.
- **التجارة الإلكترونية:** نقص تشريعات تحمي المستهلكين في البيئة الرقمية.
- **الاستهلاك المستدام:** نقص السياسات الداعمة للاستهلاك المسؤول.
- **غياب هيئة مستقلة:** الحاجة إلى هيئة لحماية المستهلك للتحقيق وفرض العقوبات.
- **التنسيق الدولي:** ضعف التعاون مع الهيئات الدولية في حماية المستهلكين عبر الحدود.



## التوصيات



- ❖ قانون شامل: تطوير قانون مستقل يغطي جميع جوانب حماية المستهلك.
- ❖ هيئة مستقلة: إنشاء هيئة لحماية المستهلك تتولى الرقابة وفرض العقوبات.
- ❖ الاستدامة: تعزيز سياسات تدعم الاستهلاك المستدام.
- ❖ التجارة الإلكترونية: إضافة فصل خاص لحماية المستهلك الرقمي.
- ❖ التعاون الدولي: توقيع اتفاقيات مع هيئات إقليمية ودولية لتحسين الرقاب



## بوابة الإسكوا للتشريعات العربية



[بوابة التشريعات العربية](#)

### ما هي البوابة؟

- منصة رقمية صممها الإسكوا لدعم الدول الأعضاء في تحسين التشريعات.
- تُركز على خمسة مجالات رئيسية لتعزيز بيئات الأعمال.

### أهم ميزات البوابة:

- قاعدة بيانات متكاملة تشمل القوانين والنصوص القانونية.
- أدوات تحليل ومقارنة بين الأطر التشريعية للدول.
- تقييم يعتمد على مؤشرات دقيقة مستندة إلى المعايير الدولية.



# شكرا لحسن استماعكم



ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاقتصاد

ESCWA